الإصلاحات الّتي أدخلها القاضي الإمام سحنون على دواليب القضاء

كان القضاء قبل ولاية سحنون خاضعا لمبدأ التّوحيد والتجمع وكان يجري في محكمة وحيدة يديرها القاضي بمعاضدة كاتبه وعدليه واستمرّ الأمر كذلك إلى عام 234 الذي إنتخب فيه سحنون للقضاء. وقد أصبح هذا النّظام ملائما لحالة البلاد وامتداد العمران في أطرافها وتزايد عدد السّكان، وانتشار الحضارة، وتلاشي سلط المحكّمين من رؤساء القبائل وكبراء العشائر، وشعور الشّعب بقوّة واستقلال قضائه، ونزاهة ونفوذ حكّامه. واكتظّت المحكمة بالقضايا وامتلأت رحابها بالمتقاضين وتنوّعت الأقضية بما حدث من النّشاط والحركة التّجاريّة والتّبادل الإقتصاديّ بين عاصمة البلاد وبين ما إفتتحه العرب والإفريقيون من الجهات والأقاليم. وكان لزاما أن يتناسب جهاز القضاء مع الوضع الذي أصبحت عليه مملكة فتيّة تخطو نحو الرّقيّ والإزدهار.

فلمّا ولي سحنون القضاء وجد نفسه تلقاء هذه الحالة الجديدة وشاء أن يساير حركة التّنظيم التي تناولت النّواحي الإداريّة والعسكريّة والماليّة ولم تبق إلاّ النّاحية القضائيّة تنتظر المصلح الجريء، والعالم المتجهّد. كما أدرك أنّ خصومه من الرّجعيين الذين يتوقّع منهم مقاومة عنيفة لبرامجه الإصلاحية ومناهضة جبّارة لانقلابه الخطير قد تشتّت شملهم. وضعفت قوّتهم. وبذلك أقدم غير هياب ولا متردّد وأعلن سلسلة برامجه الإصلاحية.